أثر التدقيق الداخلي في ربحية المصرف (دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي)

*فلك جحا **أيام ياسين ***عثمان نقار

(الإيداع : 15 نيسان 2019, القبول 3 أيلول 2019)

الملخص

هدف البحث إلى دراسة آلية التدقيق الداخلي لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي وبيان أثره في ربحيته, من خلال بيان مدى التزام المصرف بتطبيق آلية الرقابة الداخلية المتمثلة بالتدقيق الداخلي, ومعرفة أثر التدقيق الداخلي في الربحية متمثلة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي و جمع البيانات الأولية للبحث من خلال تصميم استبانات وتوزيعها على العينة المدروسة لمعرفة مدى تطبيقها للتدقيق الداخلي، بالإضافة إلى جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالربحية من القوائم المالية المنشورة عن الفترة الممتدة من 2008-2017, واختبار الفرضيات المتعلقة بموضوع البحث باستخدام البرنامج الإحصائي spss.

وأظهر البحث أن آلية الرقابة الداخلية المتمثلة بالتدقيق الداخلي ببعديها (لجنة التدقيق, المدقق الداخلي) مطبقة لدى المصرف موضوع البحث, بالإضافة إلى وجود ارتباط إيجابي متوسط بين آليات التدقيق الداخلي ومعدل العائد على حقوق الملكية, وارتباط إيجابي ضعيف بين آليات التدقيق الداخلي ومعدل العائد على الأصول.

وتم اقتراح العديد من التوصيات أهمها: ضرورة التعاون بين لجنة التدقيق وهيئة الرقابة الشرعية لاتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بالأمور الشرعية, وضرورة تقديم المدقق الداخلي لتقريره المبدئي إلى كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق لاتخاذ القرارات المناسبة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي, الربحية.

* طالبة دراسات عليا, جامعة حماه

**أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد, جامعة حماه.

*** أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد, جامعة حماه.

The Influence of Internal Audit on Bank Profitability (Case study of the International Islamic Bank of Syria)

falak jahana ayam yasin Othman Nakkar

(Recevid : 15 April 2019, Accepted :3 Septemper 2019)

Abstract

:The aim of the research is to study the internal audit mechanism of Syria International Islamic Bank and to show its impact on its profitability, by showing the bank's commitment to apply the internal control mechanism of internal audit, and to know the impact of internal audit on profitability represented in the rate of return on assets and rate of return on equity. In order to achieve the objectives of the research, the descriptive methodology was used and the primary data were collected for the research through the design of questionnaires and distributed to the studied sample to determine the extent of their application for internal audit, in addition to collecting and analyzing profitability data from the published financial statements for the period from 2008-2017, and testing the hypotheses related to the subject. Using spss statistical software.

The research showed that the internal control mechanism represented by the internal audit (the Audit Committee, Internal Auditor) is applied by the bank in question, in addition to a moderate positive correlation between the internal audit mechanisms and the rate of return on equity, and a weak positive correlation between the internal audit mechanisms and the rate of return on assets. .

A number of recommendations were proposed, the most important of which are the necessity of cooperation between the Audit Committee and the Shari'a Supervisory Board to take the necessary actions in relation to the Shariah matters.

Keywords: Internal Audit, Profitability.

1. مقدمة:

تلعب المؤسسات المصرفية دوراً حيوياً في النظم الاقتصادية الحديثة، بما تمتاز به من وظائف وما تزاوله من نشاط، إذ يعتبر التطور الذي حدث على وظيفة التدقيق الداخلي استجابة للتطورات التي حدثت في بيئة الأعمال بشكل عام، فقد نشأ التدقيق الداخلي كوظيفة رقابية هامة داخل المؤسسات وبدأ تركيزه على النواحي المالية والمحاسبية، لكن التطور الذي حدث في بيئة الأعمال المصرفية أوجب على وظيفة التدقيق الداخلي أن تتطور لتشمل جوانب التدقيق التشغيلي وتقديم الاستشارات الإدارية والفنية العالية.

ويعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها أحد الأهداف الأساسية إن لم يكن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المصارف، إذ أن تحقيق مثل هذه الأرباح، يمكنها من المحافظة على استمراريتها، بقائها، تدعيم مركزها المالي،وزيادة حقوق ملكيتها، وتعزيز ملاءتها، مما يزيد من قدرتها على مواجهة المخاطر والالتزامات التي تواجهها، وذلك خلافاً للخسائر التي تؤدي إلى تردي أوضاع المصارف المالية وتآكل حقوق ملكيتها وتعرضها للعسر المالي والتعثر مما قد يفضي إلى تصفيتها، لذلك سيتم في هذا البحث دراسة وتقييم أثر التدقيق الداخلي في ربحية المصرف موضع الدراسة.

2–مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في طرح التساؤلات الرئيسية التالية:

- ❖ هل التدقيق الداخلي مطبق فعلاً لدى مصرف سوريا الدولي الإسلامي؟
- ❖ هل يوجد أثر للتدقيق الداخلي في الربحية متمثلة بمعدل العائد على الأصول لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي؟
- ❖ هل يوجد أثر للتدقيق الداخلي في الربحية متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية لدى مصرف سوريا الدولي الإسلامي؟

3–أهداف البحث وأهميته:

3–1 أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة التدقيق الداخلي لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي وبيان أثره في الربحية، ومنه يمكن تحديد أهداف البحث في النقاط التالية:

- ❖ بيان مدى تطبيق مصرف سورية الدولي الإسلامي للتدقيق الداخلي.
- ❖ بيان أثر التدقيق الداخلي في الربحية متمثلة بمعدل العائد على الأصول لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي.
- ❖ بيان أثر التدقيق الداخلي في الربحية متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي.

3–2أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في أنه يسلط الضوء على التدقيق الداخلي الذي يعتبر من أهم الوظائف التي ترتكز عليها المنظمات لتحقيق الرقابة الداخلية، فازدياد الفضائح والأزمات المالية والمصرفية نتيجة سوء الرقابة يدعو للتساؤل والرغبة في معرفة متطلبات الرقابة الداخلية متمثلة (بالتدقيق الداخلي) ومدى الالتزام بتطبيقها, بالإضافة لمعرفة الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في الربحية، بحيث يشكل التدقيق الداخلي الأداة التي يمكن للمصارف من خلالها تحديد مواقع الخلل والانحرافات عن المعايير ومعالجتها لتحقيق الكفاءة في الأداء.

4– فرضيات البحث:

على ضوء الأهداف تم صياغة الفرضيات التالية:

- ❖ إن آلية الرقابة الداخلية متمثلة بالتدقيق الداخلي مطبقة لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي.

- ❖ لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتدقيق الداخلي في الربحية متمثلة بمعدل العائد على الأصول لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي.
- ❖ لا يوجد أثر للتدقيق الداخلي في الربحية متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي.

5–منهج البحث:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي على أرض الواقع بوصفها والتعبير عنها كماً وكيفاً وتحليل وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات تسهم في حل المشكلة قيد الدراسة,

6–مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع البحث من المصارف الخاصة العاملة في البيئة المصرفية السورية، وتكونت عينة الدراسة من المصرف الذي تعاون بتقديم المعلومات لإتمام البحث وهو **(الإدارة العامة لمصرف سورية الدولي الإسلامي)**، أما أفراد مجتمع الدراسة فهم من المدراء التنفيذيين، المدراء الماليين، مدراء الأقسام، المدققين الداخليين، وغيرهم من الموظفين في الإدارة العامة للمصرف.

حيث قامت الباحثة بتوزيع (30) استبانة على عينة عشوائية من المدراء التنفيذيين، المدراء الماليين، مدراء الأقسام، المدققين الداخليين، وغيرهم من الموظفين وقد استردت (26) استبانة صلح منها للتحليل (24) استبانة أي ما نسبته 80%.

7– متغيرات البحث:

- ❖ المتغير المستقل: التدقيق الداخلي.
- ❖ المتغيرات التابعة: الربحية ممثلة في (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية).

8– الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة:

قامت الباحثة بجمع البيانات الأولية المتعلقة بالتدقيق الداخلي من خلال تصميم استبانات وتوزيعها على العينة المدروسة لمعرفة مدى التزامها بتطبيق التدقيق الداخلي، بالإضافة إلى جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالربحية من القوائم المالية المنشورة عن الفترة الممتدة من 2008–2017, فقد تم قياس الربحية من خلال المؤشرات المالية الممثلة لها, ومن ثم تم استخدام الإحصاء الوصفي لوصف إجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبانة باستخدام (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، التكرارات، النسب المئوية) واستخدام البرنامج الإحصائي spss لإجراء الاختبارات الإحصائية (اختبار التوزيع الطبيعي، واختبار ألفا كرونباخ، واختبار (One–Sampel T Test)) ولاختبار فرضيات الدراسة تم إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Anova) وتم استخدام قاعدة القرار التالية في اختبار الفرضيات:

- ❖ نقبل الفرضية الصفرية (العدم) إذا كانت القيمة المعنوية SIG أكبر من 0.05 (عند مستوى ثقة 95%)، ويكون القرار بأنه "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع".
- ❖ نقبل الفرضية البديلة إذا كانت القيمة المعنوية SIG أصغر من 0.05 (عند مستوى ثقة 95%)، ويكون القرار بأنه "يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع".

9– الدراسات السابقة:

دراسة سليمان حمادي, داوود سلطان, (2018) بعنوان: "التدقيق الداخلي في البنوك التجارية"[1].

[1] حمادي, سليمان, سلطان, داوود, (2018), التدقيق الداخلي في البنوك التجارية, مجلة تنمية الرافدين, المجلد 37, العدد117.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التدقيق الداخلي في تقويم أداء المصرف التجاري العراقي, من خلال استعراض أنموذج تطبيقي لقسم من أقسام المصرف التجاري لإجراء مقارنة قياسية بين ما هو مطبق فعلاً وبين معيار موضوع لتحديد الانحرافات بين الواقع الفعلي والمسارات الصحيحة المتمثلة بالتعليمات المصرفية الصادرة من البنك المركزي العراقي ومقررات بازل, وقد خلص البحث بمجموعة من النتائج أهمها: شمولية التدقيق الداخلي لجميع جوانب العمل المصرفي ودوره الفعال في تحسين الأداء, كما أوصى البحث بمجموعة من المقترحات أهمها: متابعة تنفيذ ما يرد في التقارير الداخلية وضرورة الاستفادة من الطرائق الحديثة المعتمدة عالمياً في التدقيق الداخلي.

دراسة أحمد أبو جبريل، علي الذنيبات (2016) بعنوان: " أثر التدقيق الداخلي في الحد من إدارة الأرباح لدى الشركات المدرجة في سوق عمان المالي"[2]:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التدقيق الداخلي في الحد من إدارة الأرباح لدى الشركات المدرجة في سوق عمان المالي ولتحقيق ذلك تم تحليل البيانات المالية للشركات عينة الدراسة، حيث تم قياس المتغير التابع المتمثل بالمستحقات الاختيارية باستخدام نموذج جونز المعدل، ومن أجل قياس المتغيرات المستقلة تم تصميم استبيان وتوزيعه عبى أفراد عينة الدراسة، وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي للتدقيق الداخلي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية، وأوصت الدراسة بضرورة نشر التوعية من قبل الجهات المعنية في سوق عمان المالي حول المخاطر التي تترتب على ممارسات إدارة الأرباح.

يختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة في أنه يقيس أثر التدقيق الداخلي في الربحية بينما شملت الدراسات السابقة قياس أثر التدقيق الداخلي في الأداء المالي بشكل عام، كما يختلف عنها في أنه يدرس حالة مصرف في البيئة المصرفية السورية، بينما كانت عينة الدراسات السابقة في كل من سوق العراق وعمان.

10- الإطار النظري للبحث:

10-1 التدقيق الداخلي:

10-1-1 مفهوم التدقيق الداخلي

عرفت جمعية المحاسبين القانونيين المتعمدين (ACCA) التدقيق الداخلي بأنه "الأداة الرقابية الرئيسية على كافة أنظمة الرقابة الداخلية وهو التقييم المستقل والموضوعي لأنظمة الرقابة الداخلية لدى المؤسسة بهدف إدارة المخاطر بطريقة فعالة في حدود درجة تقبل المخاطر".

وعرفه معهد المراجعين الداخليين الأمريكي أنه" نشاط مستقل يتم استخدامه داخل المنظمات الاقتصادية للعمل على فحص وتقييم الأنشطة الاقتصادية والمالية والإدارية، ورفع تقرير بما تم من فحص وتقييم للإدارة العليا للمنظمة لكي تتخذ ما تراه مناسباً من قرارات إذا كان هناك حاجة لذلك"

ومما سبق ترى الباحثة أن التدقيق الداخلي يمثل أحد الوظائف الإدارية للمنشأة والتي تقدم خدماتها للإدارة العليا، إذ أنها لم تعد مجرد رقابة مالية مستمرة لكشف الأخطاء وتصحيح الانحرافات، بل تعدى دورها إلى تقديم الاستشارات لتحسين الأداء وتجنب المخاطر.

---

[2] أبو جبريل, أحمد, الذنيبات, علي, (2016), أثر التدقيق الداخلي في الحد من إدارة الأرباح لدى الشركات المدرجة في سوق عمان المالي, رسالة ماجستير منشورة, عمان.

كما أن نشاط التدقيق الداخلي يتم من خلال وحدة تنظيمية تابعة للجنة التدقيق والتي تتبع مجلس الإدارة، وتقوم وحدة التدقيق الداخلي إعداد خطة عمل سنوية تعتمد من لجنة التدقيق وتقدم تقرير دوري عن نشاط التدقيق الداخلي.

10-1-2 أهداف التدقيق الداخلي:

يمكن تحديد أهداف المراجعة الداخلية فيما يلي:(سليمان حمادي, داوود سلطان, 2018)

- ✓ اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات في الوقت المناسب والعمل على تصحيحها ومنع تكرارها في المستقبل.
- ✓ التأكد من دقة ومصداقية المعلومات المالية والتشغيلية.
- ✓ التحقق من اتباع السياسات والإجراءات الداخلية واللوائح والقوانين الخارجية.
- ✓ تحديد مخاطر المنشآت وتخفيضها إلى الحد الأدنى.
- ✓ الاستخدام الكفء للموارد ومساعدة إدارات المنشأة على القيام بمسؤوليتهم بكفاءة وفاعلية من خلال تزويدهم بالتحليلات والمعلومات الملائمة.

وبالتالي أصبح التدقيق الداخلي عبارة عن أداة رقابية إدارية تهدف إلى مساعدة الإدارة وغيرها من الجهات الأخرى في المنشآت في تقييم كفاءة وفعالية العمليات المالية والتشغيلية بهدف تحقيق الأهداف المنشودة (روان البيروتي, 2015)

وبالتالي يمكن القول أنَ التدقيق الداخلي يعتبر من أهم الوظائف التي ترتكز عليها المنظمات لما له من أثر في تركيز وتطوير نظام الرقابة الداخلية وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة.

10-1-3 أسس ومتطلبات تطبيق التدقيق الداخلي في المصارف:

إن تحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المنظمات المصرفية يتطلب مراعاة مجموعة من الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي:

أ.الأسس الإدارية: تعتبر الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء المصرفي ذات أهمية بالغة، لغرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي وذلك من حيث:(أحمد أبو جبريل, علي الذنيبات 2016)

- ✓ وضوح الأهداف الرئيسة والثانوية للمصرف، حيث يسترشد المسؤولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها.
- ✓ تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم، وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة.
- ✓ تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل، بحيث يمكن محاسبة المسؤول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله، بعد إعطاء قدراً من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه.
- ✓ تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه، من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغييرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ، أوعن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف من أجل تحليل الوضع وإيجاد حلول عملية بالإضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل المصرفي، ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.

ب.**الأسس المالية والمحاسبية:** ينبغي على التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية، وأهمها:(سليمان حمادي, داوود سلطان, 2018)

- ✓ مراقبة السيولة وهي تعني احتفاظ المصرف بقدر من ودائع عملائه في صورة نقدية أو شبه نقدية يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جداً وبدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات عملائه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لأن غياب التوازن يقود إلى المخاطرة.

- ✓ توفير الأمان وهو يعني ضمان حقوق عملاء المصرف وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه؛ الأمر الذي يعني وجود علاقة طردية بين الأمان وحجم السيولة، إلا أن ارتفاع درجة الأمان؛ تقود إلى ضياع فرص استثمارية للمصرف، لأن النقدية المتوفرة لا يتم استثمارها وبالتالي تقل عوائدها؛ لذلك يجب على إدارة المصرف إيجاد حالة من التوازن بين حجم السيولة المطلوب توفرها، ودرجة الأمان اللازمة.

ومما سبق يمكن القول بأن للتدقيق الداخلي أهمية كبيرة في المؤسسات المصرفية لما له من أثر على سير العمل داخلها بحيث أكدت أسس تطبيقه على ضرورة موازنة المصارف فيما بين السيولة والربحية والأمان، لتحقيق العائد المناسب وفق مستوى المخاطر الاستثمارية المرغوبة، مع التحوط لسيولة نقدية ملائمة لمتطلبات سحوبات العملاء وصولاً إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في تعظيم ربحية المساهمين وضمان استمرارية العمل فيها.

2-10 الربحية في المصارف:

تعد الربحية مقياس لأداء إدارة المصرف حيث تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية عن كفاءة إدارة المصرف كما ومدى فاعلية السياسات الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية المتبعة من قبل المصرف.

1-2-10 مفهوم الربحية في المصارف:

تعبر الربحية عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعد هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدات الكلية أو الجزئية (مفلح عقل, 1989).

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى الفرق بين الربح والربحية، فالربح من الناحية المحاسبية "عبارة عن زيادة الايرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال فترة زمنية محددة"، ومن الناحية الاقتصادية "عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن الايرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرصة البديلة، ويعني ذلك أن الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي بسبب وجود التكاليف المضافة" (قدوري أبو حمد وآخرون، 2005)، لذلك يمكن القول أن الربح "مفهوم مطلق" يشير إلى إجمالي الدخل المتحقق خلال فترة زمنية معينة، دون الإشارة إلى الموارد المتاحة لدى الإدارة.

أما الربحية يقصد بها الأرباح مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف الأموال، لذلك يمكن القول أنَ الربحية " مفهوم نسبي" فهي عبارة عن معدل يعبر عن الربح كنسبة مئوية من إجمالي الأصول أو أي عوامل أخرى تدخل في تحقيقه.

2-2-10 **آليات تعظيم الربحية في المصارف:**

توجد مجموعة من الطرق والأساليب يمكن من خلالها تحسين الربحية في المصارف منها (صبرين قنيدي، 2015):

- ✓ البحث عن فرص جديدة وخدمات جديدة يقدمها المصرف في قطاعات وأنشطة جديدة أوفي مناطق جغرافية جديدة أو لعملاء جدد أو خدمات جديدة للعملاء الحاليين.
- ✓ رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح التشريعات المصرفية بزيادتها.
- ✓ الانتفاع الكامل بالمعلومات والأصول المتاحة تحت تصرف المصرف
- ✓ ترشيد النفقات وضغطها ولاسيما في المصارف العامة.

ومما سبق يمكن القول أنَ الربحية هدف استراتيجي يمكّن المصارف من النمو والاستمرار، ومؤشر اقتصادي يعبر عن كفاءة الإدارة المصرفية في استثمار الإمكانات المتاحة.

3-2-10 **مؤشرات قياس الربحية:**

يوجد مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى فعالية المصرف في جني الأرباح الصافية، فهي تعبر عن مدى الكفاءة التي يتخذ فيها المصرف قراراته الاستثمارية والمالية، وتمثل علاقات رياضية بين العناصر المختلفة لبيان الدخل والميزانية العمومية، ومن أهم هذه المؤشرات:

1. معدل العائد على الأصول (الموجودات) ROA:

يشير هذا المؤشر إلى العلاقة بين الأرباح المتحققة والأصول المساهمة في تحقيقها.

ويقيس هذه المؤشر مدى كفاءة إدارة المصارف في استثمار الأموال التي تحصل عليها من جميع مصادر التمويل سواء كانت داخلية أم خارجية (فادي القعايدة، 2012)، ويعد العائد على الأصول مقياساً أفضل من الربح للحكم على كفاءة المصارف ومقياساً لكفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة، ويتم احتساب معدل العائد على الأصول ROA من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول (لانا زاهر، 2014).

معدل العائد على الأصول ROA = (صافي الربح بعد الضريبة / الأصول) × 100.

2. معدل العائد على حقوق الملكية ROE:

يشير هذا المؤشر إلى العائد المتحقق من استثمار أموال المالكين، أي أنه يقيس كفاءة المؤسسة في توليد الأرباح من كل وحدة مستثمرة من حقوق المساهمين الممثلة ب (رأس المال المدفوع مضافاً إليها الاحتياطيات المختلفة القانونية والاختيارية وكذلك الأرباح غير الموزعة، وهذه الحقوق تساوي مجموع الأصول مطروحاً منها جميع الالتزامات طويلة وقصيرة الأجل (Sehrish Gul،2011)، ويعكس معدل العائد على حقوق الملكية كفاءة إدارة المصرف في إدارة جانبي الميزانية أو المهارة في استخدام الأصول (كفاءة التشغيل) وكذلك المهارة في تركيب هيكل المطلوبات (الكفاءة المالية) لتحقيق أفضل عائد ممكن للمساهمين.

ويتم احتساب معدل العائد على حقوق الملكية ROE من خلال قسمة صافي الربح إلى حقوق الملكية.

معدل العائد على حقوق الملكية ROE = (صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية) × 100.

1-11 التدقيق الداخلي في البيئة المصرفية السورية:

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دوراً مهماً في عملية الرقابة المصرفية وذلك بزيادة القدرة على مساءلة الإدارة حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين والعاملين في المصارف وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي (عبد الحليم حليس، 2014).

وقد تم في البيئة المصرفية السورية تنظيم عمل الرقابة الداخلية من خلال وضع آلية لعمل المدققين الداخليين ولجنة التدقيق ومسؤولياتهم كما يلي:

فيما يتعلق بالمدقق الداخلي:

1. نصت المادة رقم 109 من القانون 28 أنه بالإضافة لأحكام قانون التجارة المتعلقة بالشركات التجارية يجب على كل مصرف أن يرشح عدداً من الأشخاص يتمتعون بالمؤهلات المناسبة لممارسة مهام مراقب داخلي في المصرف ويختار مجلس النقد والتسليف مراقباً داخلياً أو أكثر وفقاً لحجم عمليات المصرف من الأسماء المرشحة لإشغال وظيفة مراقب داخلي.
2. نصت المادة رقم 110 من قانون النقد الأساسي (23) أن يمارس المراقبون الداخليون بصورة عامة جميع الصلاحيات التي يمنحها القانون إلى المفتشين لدى الشركات التي يمارس فيها هذا النوع من المراقبة، بحيث يحق للمراقبين الداخليين الاطلاع على دفاتر المصارف ومراسلاتها وضوابط جلساتها وعلى جميع قيودها بوجه عام ويراقبوا انتظام كشوف الجرد والميزانيات السنوية والتقارير وجميع البيانات الواجب تقديمها بموجب هذا القانون وصحتها. كما يتوجب عليهم أن يراقبون

تقيد المصرف بالنصوص وبالأحكام القانونية والنظامية التي تخضع لها المصارف، وعليهم أن يبلغوا مفوضية الحكومة لدى المصارف كل قرار أو وضع يؤدي إلى تعريض ملاءة المصرف أو سيولته للخطر.

3. حددت المادة رقم 112 من قانون النقد الأساسي (23) آلية الاتصال بين المراقب الداخلي وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين في المصرف بأنه على كل مراقب داخلي أن يعلم فوراً أعضاء مجلس الإدارة والمديرين في المصرف عن المخالفات التي يلاحظها، وإذا اطلع المراقب الداخلي على قرار للمصرف يشكل تنفيذه جرماً جزائياً فعليه أن يرفع الأمر عاجلاً إلى مفوضية الحكومة لدى المصارف.
4. نصت المادة رقم 113 من قانون النقد الأساسي (23) لضمان استقلالية المراقب الداخلي أنه لا يجوز للمراقبين الداخليين أن يشغلوا أي وظيفة إضافية في المصارف الخاضعة لمراقبتهم.
5. نصت المادة رقم 115 من قانون النقد الأساسي (23) أنه يحظر على المراقبين الداخليين إفشاء أي من المعلومات التي يطلعون عليها بحكم وظائفهم كما يحظر عليهم الاستفادة الشخصية بأي شكل كان من تلك المعلومات.

فيما يتعلق بلجنة التدقيق:

نصت المادة رقم (16) من القرار رقم 3943 الخاص بنظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأسواق المالية 2006 أنه يتعين على مجلس إدارة المنظمة المصدرة تشكيل لجنة للتدقيق من ثلاثة من بين أعضائه، تتولى القيام بالمهام التالية:

1. مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مفتش الحسابات والتأكد من استيفائه لشروط الهيئة وعدم وجود ما يؤثر على استقلاليته ومدى تأثير أي أعمال أخرى يقوم بها لحساب المنظمة على هذه الاستقلالية.
2. بحث كل ما يتعلق بعمل مفتش الحسابات بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة المنظمة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
3. متابعة مدى تقيد المنظمة بأنظمة وتعليمات الهيئة وبقانون سوق الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.
4. دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على (أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة، أي تغيير يطرأ على حسابات المنظمة جراء عمليات المراجعة أو نتيجة لمقترحات مفتش الحسابات).
5. دراسة خطة عمل مفتش الحسابات والتأكد من أن المنظمة توفر له جميع التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.
6. دراسة وتقييم إجراءات الرقابة الداخلية والاطلاع على تقييم مفتش الحسابات لهذه الإجراءات والاطلاع على تقارير الرقابة الداخلية ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة عمل المدقق الداخلي.
7. التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينتج عن قيام المنظمة بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.
8. أية أمور أخرى يقررها مجلس الإدارة.

مما سبق تستنتج الباحثة أن البيئة المصرفية السورية أصدرت مجموعة من التشريعات تضمنت العديد من مقومات الرقابة المصرفية التي تنظم عمل لجنة المراجعة والمدققين الداخليين من خلال مجموعة من القرارات التي كان لها دور كبير في زيادة الثقة في التقارير المالية وضمان استقلالية المدققين وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

2-11 تصميم الاستبانة واختبار صدق المقياس وثباته:

11-2-1 تصميم الاستبانة:

قامت الباحثة بتصميم استمارة استبيان لكونها أداة أساسية لجمع البيانات في الدراسة الميدانية وأساساً لمعرفة آراء العينة، وصُممت بحيث تغطي الجوانب المتعلقة بالتدقيق الداخلي, وتم تقسيمها إلى قسمين هما:

- القسم الأول: ضم بيانات غير مباشرة بأفراد عينة البحث كالوضع الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص، وعدد سنوات الخبرة.
- أما القسم الثاني: ضمَ الأسئلة المتعلقة بأبعاد التدقيق الداخلي المتمثلة ب(14) سؤال لبعد لجنة التدقيق، (8) أسئلة لبعد المدقق الداخلي.

ولذلك استخدمت الباحثة مقياس ليكرت لقياس استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبيان المكون من خمس رتب تراوحت بين موافق بشدَة وغير موافق بشدَة، وقد صحح المقياس وفقاً للدرجات الآتية: (5 موافق بشدَة، 4 موافق، 3 محايد، 2 غير موافق، 1 غير موافق بشدَة).

11-2-2 اختبار صدق المقياس وثباته:

يقصد بصدق المقياس مدى قدرته على قياس الشيء موضوع البحث بدقَة، ومن أجل ذلك تم اختبار صدق الإستبانة على النحو الآتي:

❖ **الصدق الظاهري:**

تم دراسة الصدق الظاهري للاستبانة من خلال عرضها على الأساتذة المشرفين بالإضافة إلى عرضها على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في المجالات المصرفية من أعضاء الهيئة التدريسية للتأكد من مدى قدرت الأسئلة الموضوعة في التعبير عن مضمون الفرضيات الخاصة بها، حيث أشاروا إلى بعض الملاحظات كحذف أو تعديل بعض العبارات، وقد استجابت الباحثة لآراء المحكمين وقامت بإجراء ما يلزم في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبانة بصورتها النهائية.

❖ **الصدق الداخلي:**

تم دراسة الصدق الداخلي للاستبانة من خلال إيجاد معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة والدرجة الكلية لكل متغير مستقل تابع له، وذلك لكافة الفقرات التي تتكون منها متغيرات الدراسة، والجداول الآتية توضح ذلك.

الجدول رقم (1): معامل الارتباط بين كل فقرة والمحور الأول (لجنة التدقيق) لدى المصرف الإسلامي			
الرقم	الفقرة	معامل الارتباط بين كل فقرة وبعد لجنة التدقيق	معنوية الدلالة الحسابية
1	يتم اعتماد نظام عمل لجنة التدقيق من قبل مجلس الإدارة	0.708	0.000
2	يحصل أعضاء اللجنة على كافة المعلومات التي يستلزمها عملهم من موظفي المصرف	0.710	0.000
3	يلجأ أعضاء اللجنة إلى طلب المشورة من أشخاص ذوي خبرة وكفاءة إذا ما دعت الضرورة لذلك	0.804	0.000
4	تقوم اللجنة بمراجعة مدى التزام المصرف بالقوانين والأنظمة ومدى التقيد بسياسات المصرف ونظامه الداخلي	0.753	0.000
5	تقوم اللجنة بدراسة التقارير قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها	0.853	0.000
6	تهدف اللجنة من دراستها التقارير التحقق من مدى إفصاحها عن المعلومات بشفافية تتيح للمستثمرين إدراك الوضع المالي للمصرف	0.708	0.000
7	تقوم اللجنة بتقييم فعالية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية	0.867	0.000
8	تقوم اللجنة بتقييم موضوعية واستقلالية المدقق الخارجي	0.843	0.000
9	تقيّم لجنة التدقيق كفاية وفعالية إدارة التدقيق الشرعي الداخلي	0. 926	0.000
10	تقيّم لجنة التدقيق مدى التزام إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية[3]	0. 712	0.000
11	تراجع لجنة التدقيق كفاية وفعالية التدقيق الشرعي الخارجي (هيئة الرقابة الشرعية)	0.945	0.000
12	تقوم اللجنة بالتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية عند إعدادها للتقارير	0.795	0.000
13	ترفع اللجنة لهيئة الرقابة الشرعية الملاحظات الشرعية للتدقيق الشرعي الداخلي التي لا تستطيع البت بها	0.846	0.000
14	تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع الجهات المسؤولة عن التدقيق[4]	0.790	0.000

[3] تحديداً الفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.

[4] المدقق الخارجي وهيئة الرقابة الشرعية المدقق الداخلي والمدقق الشرعي الداخلي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول السابق معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الأول والدرجة الكلية له (بعد لجنة التدقيق) وقد تبين أن معاملات الارتباط تراوحت بين (0.708–0.945) وبذلك يعد المجال صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (2): معامل الارتباط بين كل فقرة والمحور الثاني (المدقق الداخلي) لدى المصرف الإسلامي

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط بين كل فقرة وبعد المدقق الداخلي	معنوية الدلالة الحسابية
1	يقوم المدقق بالإطلاع على دفاتر المصرف وتقاريره المالية	0.753	0.000
2	يقيّم المدقق الداخلي أداء المصرف ويتأكد من مطابقته للسياسات والخطط المحددة	0.875	0.000
3	يُعلم المدقق الداخلي لجنة التدقيق وأعضاء مجلس الإدارة فوراً عن المخالفات التي يلاحظها	0.831	0.000
4	يلتزم المدقق بإجراء عملية التدقيق وفق برامج تدقيق شاملة ومهنية تتوافق ومعايير التدقيق الدولية	0.754	0.000
5	يوفر المصرف للمدقق الداخلي التقنيات اللازمة لإجراء عملية التدقيق بالشكل المطلوب	0.807	0.000
6	يقدم المدقق الداخلي تقريره المبدئي إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق	0.780	0.000
7	يلتزم المدقق الداخلي بإعداد التقرير النهائي لكامل عملية التدقيق وتقديمه إلى المدير العام التنفيذي	0.718	0.000
8	يلتزم المدقق بعدم إفشاء أو الاستفادة من أي معلومات يطلع عليها بحكم وظيفته	0.764	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول السابق معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الثاني والدرجة الكلية له (بعد المدقق الداخلي) وقد تبين أن معاملات الارتباط تراوحت بين (0.718–0. 875) وبذلك يعد المجال صادق لما وضع لقياسه.

❖ **اختبار ثبات المقياس (معامل ألفا كرونباخ):**

يقصد بثبات المقياس الاتساق الداخلي بين عباراته أي مدى ارتباطها مع بعضها البعض، ولإجراء الاختبار قامت الباحثة باستخدام معامل (ألفا كرونباخ) باستخدام البرنامج الإحصائي spss وقيمة معامل الاتساق ألفا كرونباخ يجب أن تتراوح بين 0 و1 وحتى يتمتع المقياس بالثبات يجب ألا يقل الحد الأدنى لقيمة معامل الاتساق ألفا كرونباخ في هذا الاختبار عن 0.6، والجدول التالي يبين ثبات محاور الإستبانة:

الجدول رقم (3) معامل ألفا كرونباخ للمصرف الإسلامي

المتغيرات	عدد الأسئلة	قيمة معامل ألفا كرونباخ
بعد لجنة التدقيق	14	0.957
بعد المدقق الداخلي	8	0.910

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

كما تم قياس معامل ألفا كرونباخ لكافة أسئلة الإستبانة وتبين أن قيمتها (0.978) مما يعني أن مجموعات أسئلة الإستبانة المستخدمة في البحث تتمتع بمعامل ثبات مرتفع وتعبر عن ثبات واضح، وبهذا توصلت الباحثة بأن هناك اتساق داخلي بين جميع أسئلة الاستبانة وأنها تصلح كأداة للدراسة.

3-11 اختبار التوزيع الطبيعي:

قامت الباحثة باختبار التوزيع الطبيعي (Tests of Normality) لمتغيرات الدراسة من خلال استخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov الذي يبين إن كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار أساسي للقيام باختبار الفرضيات، فمعظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً.

ولكي نحكم على البيانات أنها تتبع التوزيع الطبيعي فإنه يجب أن تكون قيمة مستوى الدلالة لمتغيرات الدراسة أكبر من 0.05 أي (sig≥ 0.05)، والجدول التالي يبين نتائج الاختبار:

الجدول رقم (4): اختبار التوزيع الطبيعي للمصرف الإسلامي

المحور	عنوان المحور	Kolmogorov-Smirnov	
		Sig	statistic
الأول	لجنة التدقيق	.161	.152
الثاني	المدقق الداخلي	.181	.149

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

تبين من خلال اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة أن قيمة مستوى الدلالة ال sig تراوحت بين (0.161- 0.200) وهي أكبر من 0.05 مما يدل على اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

تستنتج الباحثة أن متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي وبالتالي يمكن إجراء الإحصاءات الوصفية للبيانات المتعلقة بالدراسة

4-11 الوصف الديموغرافي لعينة الدراسة:

تم استخدام الإحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة، وتم تلخيص النتائج وفقاً للمتغيرات الديموغرافية كما يلي:

- **توزع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة:**

يبين الجدول التالي توزع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة الوظيفية.

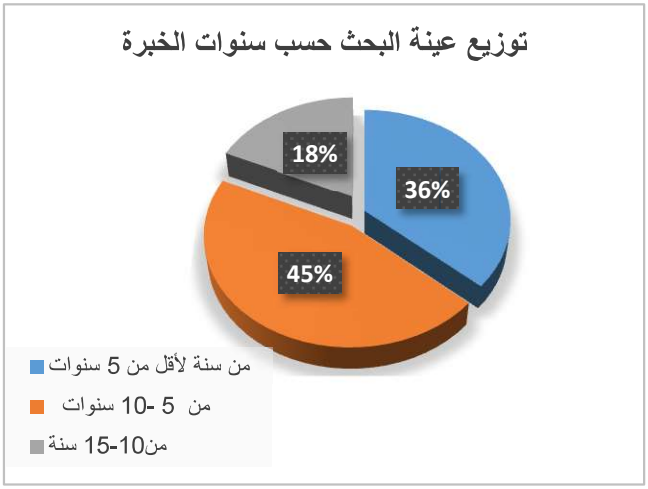

الجدول رقم (5) توزع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة الوظيفية.

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
من سنة لأقل من 5 سنوات	8	36%
من 5 -10 سنوات	10	45%
من10-15 سنة	4	18%
المجموع	22	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL

يبين الجدول السابق أن 45% من أفراد عينة الدراسة تتراوح سنوات خبرتها الوظيفية بين 5-10 سنوات، و36% من أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتها الوظيفية أقل من 5 سنوات، و18% من أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتها الوظيفية تتراوح بين 10-15، أي أن أغلبية أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرة مصرفية.

❖ **توزع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:**

يبين الجدول التالي توزع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي.

الجدول رقم (6) توزع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة الوظيفية.

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العلوم المالية والمصرفية	7	32%
إدارة أعمال	6	27%
محاسبة	5	23%
غير ذلك	4	18%
المجموع	22	100%

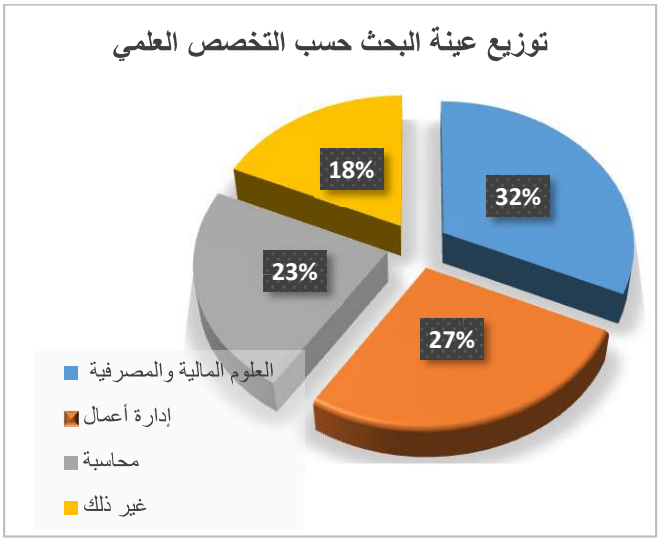

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL

نلاحظ من الجدول السابق أن النسبة الأكبر من الأفراد من تخصص العلوم المالية والمصرفية بحيث بلغت نسبتهم 32%، يليها نسبة الأفراد من تخصص إدارة الأعمال (27%)، ثم نسبة الأفراد من تخصص المحاسبة (23%) يليها غير ذلك من التخصصات بنسبة 18% تمثل (إدارة مالية، مصارف وتأمين، اقتصاد).

❖ **توزع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:**

يوضح الجدول التالي توزع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي كما يلي:

الجدول رقم (7) توزع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

الفئة	التكرار	التكرار النسبي
إجازة جامعية	14	64%
ماجستير	6	27%
دكتوراه	2	9%
المجموع	22	100%

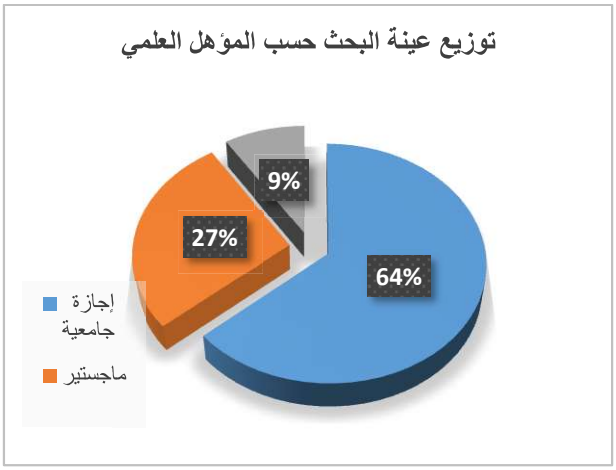

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL

يبين الجدول السابق أن هناك ارتفاعاً في نسبة الأفراد الحاملين لإجازة جامعية وقد بلغت (64%) تليها نسبة حملة شهادة الماجستير وقد بلغت (27%) في حين كان هناك انخفاض في نسبة حملة شهادة الدكتوراه 9%.

❖ **توزع عينة الدراسة حسب الوضع الوظيفي:**

يوضح الجدول التالي توزع عينة الدراسة حسب الوضع الوظيفي كما يلي:

الجدول رقم (8) توزع عينة الدراسة حسب الوضع الوظيفي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
رئيس دائرة	6	27%
مدقق داخلي	6	27%
مسؤول التزام قانوني	8	36%
غير ذلك	2	9%
	22	100%

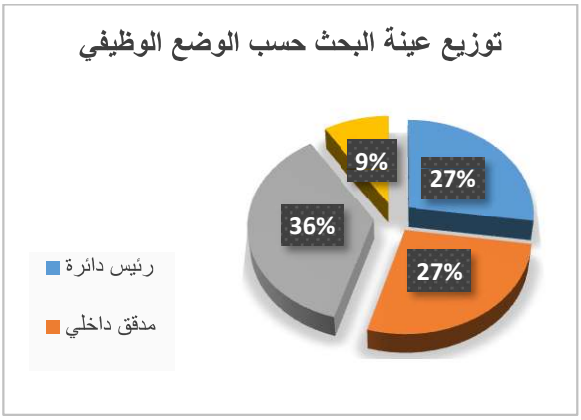

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL

يبين الجدول السابق أن هناك ارتفاعاً في نسبة الموظفين من مسؤولي الالتزام القانوني بلغت (36%)، يليها نسبة الموظفين من رؤساء الدوائر (الأقسام) ومن المدققين الداخليين (27%)، تليها نسبة الموظفين من فئة غير ذلك (9%).

5-11 اختبار فرضيات الدراسة:

بهدف تحليل نتائج إجابات عينة الدراسة ومعرفة مدى (الاجماع أو الاختلاف) في إجابات العينة عن البعدين الأساسيين للمتغير المستقل، تم اجراء استعراض عام لنتائج التحليل الوصفي باعتماد (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري) واجراء اختبار ت ستيودنت لمقارنة المتوسط لكل بعد من أبعاد التدقيق الداخلي مع القيمة المتوسطة (3) لمعرفة مدى تطبيق التدقيق الداخلي لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي، بالإضافة لتقييم آراء عينة الدراسة حول مضمون كل عبارة وتحديد درجة الموافقة لها، ولإجراء ذلك تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي المكون من خمس رتب تراوحت بين موافق بشدَة وغير موافق بشدَة، وقد صحح المقياس وفقاً للدرجات الآتية: (5 موافق بشدَة، 4 موافق، 3 محايد، 2 غير موافق، 1 غير موافق بشدَة)، ولتحديد قيم المتوسطات في أي فئة تم إيجاد طول المدى(4=1-5) ثم قسمة المدى على عدد الفئات (4/5=0.8) ومن ثم تتم إضافة (0.8) إلى الحد الأدنى للمقياس على النحو الآتي:

الجدول رقم (9) : تصنيف الإجابات

من 1 إلى أقل من 0.8	من 1.8 إلى أقل من 2.6	من 2.6 إلى أقل من 3.4	من 3.4 إلى أقل من 4.2	من 4.2 إلى من 5
ضعيفة جداً	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جداً

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج word.

11-5-1 ***اختبار الفرضية الأولى:***

البعد الأول: لجنة التدقيق:

تشمل آلية الرقابة الداخلية المتعلقة بلجنة التدقيق الصلاحيات التي تتمتع بها اللجنة والمهام التي تقوم بها لإحكام الرقابة من خلال مراجعة مدى التزام المصرف بالقوانين والأنظمة ومدى التقيد بسياسات المصرف ونظامه الداخلي، ودراسة التقارير والتحقق من مدى إفصاحها عن المعلومات بشفافية، وتقييم فعالية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية، والجدول التالي يبين مدى توفر هذه الآلية لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي

آلية الرقابة المتعلقة بلجنة التدقيق:

الجدول رقم (10) : اختبار (One-Sampel T Test) للمصرف الإسلامي

(لجنة التدقيق)	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	sig
	24	4.02	0.70	7.14	23	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يتبين من الجدول السابق أن قيمة المعنوية أصغر من 0.05 وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة الخاصة بالمصرف الإسلامي والقيمة المتوسطة (3)، كما تبين أن متوسط الإجابات بلغت(4.02) بانحراف معياري (0.70) وبالتالي يوجد موافقة بشدَة على تطبيق آلية الرقابة المتعلقة بلجنة التدقيق لدى المصرف الإسلامي.

كما تم إجراء الإحصاءات الوصفية لتقييم آراء عينة الدراسة ومعرفة درجة الموافقة حول مضمون كل عبارة من عبارات البعد الثاني (آلية لجنة التدقيق) لدى المصرف الإسلامي، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (11) الإحصاءات الوصفية للبعد الثاني (آلية لجنة التدقيق) لدى المصرف الإسلامي				
الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يتم اعتماد نظام عمل لجنة التدقيق من قبل مجلس الإدارة	3.88	0.947	عالية
2	يحصل أعضاء اللجنة على كافة المعلومات التي يستلزمها عملهم من موظفي المصرف	3.92	0.929	عالية
3	يلجأ أعضاء اللجنة إلى طلب المشورة من أشخاص ذوي خبرة وكفاءة إذا ما دعت الضرورة لذلك	4.00	0.834	عالية
4	تقوم اللجنة بمراجعة مدى التزام المصرف بالقوانين والأنظمة ومدى التقيد بسياسات المصرف ونظامه الداخلي	3.88	0.992	عالية
5	تقوم اللجنة بدراسة التقارير قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها	4.00	1.063	عالية
6	تهدف اللجنة من دراستها التقارير التحقق من مدى إفصاحها عن المعلومات بشفافية تتيح للمستثمرين إدراك الوضع المالي للمصرف	4.29	0.624	عالية جداً
7	تقوم اللجنة بتقييم فعالية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية	4.04	0.999	عالية
8	تقوم اللجنة بتقييم موضوعية واستقلالية المدقق الخارجي	4.25	0.794	عالية جداً
9	تقيّم لجنة التدقيق كفاية وفعالية إدارة التدقيق الشرعي الداخلي	4.00	1.103	عالية
10	تقيّم لجنة التدقيق مدى التزام إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية[5]	4.17	0.761	عالية
11	تراجع لجنة التدقيق كفاية وفعالية التدقيق الشرعي الخارجي (هيئة الرقابة الشرعية)	3.96	1.083	عالية
12	تقوم اللجنة بالتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية عند إعدادها للتقارير	3.92	0.830	عالية
13	ترفع اللجنة لهيئة الرقابة الشرعية الملاحظات الشرعية للتدقيق الشرعي الداخلي التي لا تستطيع البت بها	3.83	0.761	عالية
14	تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع الجهات المسؤولة عن التدقيق	3.96	0.806	عالية

[5] تحديداً الفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول السابق أن العبارة رقم (6) حصلت على المرتبة الأولى في التقييم لإجابات أفراد الدراسة عن البعد الثاني وهي (تهدف اللجنة من دراستها التقارير التحقق من مدى إفصاحها عن المعلومات بشفافية تتيح للمستثمرين إدراك الوضع المالي للمصرف) بمتوسط حسابي (4.29) وانحراف معياري (0.624)، بينما نجد أن العبارة رقم (13) حصلت على المرتبة الأخيرة وهي (ترفع اللجنة لهيئة الرقابة الشرعية الملاحظات الشرعية للتدقيق الشرعي الداخلي التي لا تستطيع البت بها) بمتوسط حسابي (3.83) وانحراف معياري (0.761) وهو تقييم عالي لهذه العبارة ولكن أقل من العبارات الباقية.

تستنتج الباحثة أن آليات الرقابة الداخلية الخاصة بلجنة التدقيق مطبقة لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي.

آلية الرقابة المتعلقة بالمدقق الداخلي:

الجدول رقم (12) اختبار (One-Sampel T Test) للمصرف الإسلامي

(المدقق الداخلي)	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	sig
	24	3.83	0.79	5.23	23	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يتبين من الجدول السابق أن قيمة المعنوية أصغر من 0.05 وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة الخاصة بالمصرف الإسلامي والقيمة المتوسطة (3)، كما تبين أن متوسط الإجابات بلغت(**3.83**) بانحراف معياري (**0.79**) وبالتالي يوجد موافقة على تطبيق آلية الحوكمة المتعلقة بالمدقق الداخلي لدى المصرف الإسلامي.

كما تم إجراء الإحصاءات الوصفية لتقييم آراء عينة الدراسة ومعرفة درجة الموافقة حول مضمون كل عبارة من عبارات البعد الرابع (آلية المدقق الداخلي) لدى المصرف الإسلامي، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (13) الإحصاءات الوصفية للبعد الرابع (آلية المدقق الداخلي) لدى المصرف الإسلامي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يقوم المدقق بالإطلاع على دفاتر المصرف وتقاريره المالية	4.17	0.868	عالية
2	يقيّم المدقق الداخلي أداء المصرف ويتأكد من مطابقته للسياسات والخطط المحددة	3.79	1.141	عالية
3	يُعلم المدقق الداخلي لجنة التدقيق وأعضاء مجلس الإدارة فوراً عن المخالفات التي يلاحظها	4.08	1.018	عالية
4	يلتزم المدقق بإجراء عملية التدقيق وفق برامج تدقيق شاملة ومهنية تتوافق ومعايير التدقيق الدولية	3.96	0.806	عالية
5	يوفر المصرف للمدقق الداخلي التقنيات اللازمة لإجراء عملية التدقيق بالشكل المطلوب	3.83	1.049	عالية
6	يقدم المدقق الداخلي تقريره المبدئي إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق	3.60	1.000	عالية
7	يلتزم المدقق الداخلي بإعداد التقرير النهائي لكامل عملية التدقيق وتقديمه إلى المدير العام التنفيذي	3.71	1.042	عالية
8	يلتزم المدقق بعدم إفشاء أوالاستفادة من أي معلومات يطلع عليها بحكم وظيفته	3.71	1.042	عالية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول السابق أن العبارة رقم (1) حصلت على المرتبة الأولى في التقييم لإجابات أفراد الدراسة عن البعد الثالث وهي (يقوم المدقق بالإطلاع على دفاتر المصرف وتقاريره المالية) بمتوسط حسابي (4.17) وانحراف معياري (0.868) وهو تقييم عالي، بينما نجد أن العبارة رقم (6) حصلت على المرتبة الأخيرة وهي (يقدم المدقق الداخلي تقريره المبدئي إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق) بمتوسط حسابي (3.60) وهو تقييم عالي لهذه العبارة ولكن أقل من العبارات الباقية، وانحراف معياري (1.00) أي أن هناك نسبة منخفضة من أفراد الدراسة يرون أن المدقق الداخلي لا يقدم تقريره المبدئي إلى كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.

تستنتج الباحثة أن آلية الرقابة المتعلقة بالمدقق الداخلي مطبقة لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي.

11-5-2 اختبار الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي في معدل العائد على الأصول.

لاختبار هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في (بعدي التدقيق الداخلي) والمتغير التابع المتمثل في معدل العائد على الأصول, وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (14) تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الفرعية الأولى لدى المصرف الإسلامي

Model Summary[b]				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.178[a]	.032	-.210-	.024
a. Predictors: (Constant), لجنة المدقق, التدقيق الداخلي				
b. Dependent Variable: معدل العائد على الأصول				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول السابق أن قيمة معامل الإرتباط بين المتغيرين تساوي (17.8%) وهي تدل على علاقة ارتباط طردية وضعيفة, ويبين معامل التحديد R Square أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير 3.2% من التغيرات في المتغير التابع, وكانت نتيجة تحليل التباين كالتالي:

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	2	.000	.131	.879[b]
	Residual	.005	8	.001		
	Total	.005	10			
a. Dependent Variable: معدل العائد على الأصول						
b. Predictors: (Constant), لجنة المدقق, التدقيق الداخلي						

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل التباين Anova لاختبار معنوية الانحدار, إذ نجد أن قيمة P-Value تساوي (0.879) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي نقبل فرضية العدم أي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي في الربحية متمثلة بمعدل العائد على الأصول.

3-5-11 اختبار الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي في معدل العائد على حقوق الملكية.

لاختبار هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في (آليات الحوكمة) والمتغير التابع المتمثل في معدل العائد على حقوق الملكية, وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (15) تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الفرعية الثانية لدى المصرف الإسلامي

Model Summary[b]				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.516[a]	.267	.083	.153
a. Predictors: (Constant), المدقق, لجنة , التدقيق الداخلي				
b. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق الملكية				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول السابق أن قيمة معامل الإرتباط بين المتغيرين تساوي (51.6%) وهي تدل على علاقة ارتباط طردية ومتوسطة, ويبين معامل التحديد R Square أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير 26.7% من التغيرات في المتغير التابع, وكانت نتيجة تحليل التباين كالتالي:

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.068	2	.034	1.454	.289[b]
	Residual	.187	8	.023		
	Total	.255	10			
a. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق الملكية						
b. Predictors: (Constant), المدقق, لجنة , التدقيق الداخلي						

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل التباين Anova لاختبار معنوية الانحدار, إذ نجد أن قيمة P-Value تساوي (0.289) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي نقبل فرضية العدم أي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي في الربحية متمثلة بمعدل العائد على الأصول.

12- نتائج البحث:

بناء على الدراسة التطبيقية واختبار الفروض, يمكن تلخيص النتائج التالية:

1. إن آلية الرقابة الداخلية الخاصة بلجنة التدقيق مطبقة لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي.
2. إن آلية الرقابة الداخلية المتعلقة بالمدقق الداخلي مطبقة لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي.
3. حازت آلية الرقابة الداخلية المتعلقة بلجنة التدقيق المرتبة الأولى من حيث الالتزام بتطبيقها بمتوسط حسابي (4.02), تليها آلية الرقابة الداخلية المتعلقة بالمدقق الداخلي بمتوسط حسابي(3.83).
4. يوجد ارتباط إيجابي متوسط بين آليات التدقيق الداخلي ومعدل العائد على حقوق الملكية.
5. يوجد ارتباط إيجابي ضعيف بين آليات التدقيق الداخلي ومعدل العائد على الأصول.
6. عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية لآليات التدقيق الداخلي المتعلقة بكل من (لجنة التدقيق, المدقق الداخلي) في معدل العائد على الأصول (ROA).
7. عدم وجو أثر ذو دلالة معنوية لآليات التدقيق الداخلي المتعلقة بكل من (لجنة التدقيق, المدقق الداخلي) في معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

13- التوصيات:

في ضوء ما تقدم وبناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج سيتم تقديم التوصيات التالية:

1. ضرورة التعاون بين لجنة التدقيق وهيئة الرقابة الشرعية لاتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بالأمور الشرعية التي لا تستطيع البت بها.
2. ضرورة تقديم المدقق الداخلي لتقريره المبدئي إلى كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق لاتخاذ القرارات المناسبة.
3. استخدام مؤشرات أخرى للأداء (كالسيولة, المديونية, المخاطرة) لقياس أثر التدقيق الداخلي عليها .

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1. البيروتي, روان, (2015), دور إجراءات التدقيق الداخلي المتعلقة بعملية إدارة المخاطر في تعزيز الثقة في التقارير المالية (دراسة ميدانية في المصارف الخاصة), مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية, سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد 37, العدد 4.
2. القعايدة، فادي، (2012), " أثر الاندماج على الربحية دراسة حالة البنك الأهلي"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
3. أبو جبريل, أحمد, علي الذنيبات,(2016), أثر التدقيق الداخلي في الحد من إدارة الأرباح لدى الشركات المدرجة في سوق عمان المالي, رسالة ماجستير منشورة, عمان.
4. حمادي, سليمان, سلطان, داوود, (2018), التدقيق الداخلي في البنوك التجارية, مجلة تنمية الرافدين, المجلد 37, العدد117.
5. عقل, مفلح, (1989), **مقدمة في الإدارة المالية**, الطبعة الأولى, معهد الدراسات المصرفية, عمان, ص 42.

6. قنيدي، صبرين، ،(2015)," إدارة السيولة والربحية في البنوك الإسلامية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر..

7. زاهر، لانا، (2014), أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد6.

8. حليس، عبد الحليم, (2014), "دور آليات الحوكمة المصرفية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

المراجع الأجنبية:

1. Sehrish Gul، Faiza Irshad، Khalid Zaman، Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan، The Romanian Economic Journal، Year XIV، no. 39 March 2011

القوانين والقرارات والتقارير:

1. القانون رقم 23 قانون النقد الأساسي, 2002.

2. القرار رقم 3943 الخاص بنظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأسواق المالية, 2006.

3. التقارير السنوية, مصرف سوريا الدولي الإسلامي, 2017-2008.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1)

لاستبيان

جامعة حماة

كلية الاقتصاد

قسم تمويل ومصارف

تحية طيبة وبعد:

انطلاقاً من الدور التنموي للجامعات في خدمة المجتمع المحلي أقدم لحضرتكم قائمة استقصاء هدفها تحديد:

" أثر التدقيق الداخلي في الربحية المصرفية دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي"

تمهيداً لاستكمال بحث علمي في التمويل والمصارف في كلية الاقتصاد بحماة.

أرجو من السادة (أعضاء لجنة التدقيق, مدير الرقابة المالية, المدقق الخارجي, المدققين الداخليين, وغيرهم) التكرم بالإجابة على جميع الأسئلة إسهاماً منكم في دعم البحث العلمي في موضوع من أهم المواضيع التي تهم المصارف, وسيكون رأيكم محل تقدير واهتمام لما له من دور في إغناء هذا البحث.

مع العلم أن المعلومات المقدمة من قبلكم ستعامل بغاية السرية وستستخدم فقط لأغراض الدراسة الحالية دون الربط بأية بيانات شخصية لأفراد العينة أو المصارف المستقصاة.

ولكم كل الشكر والتقدير....

.....

يرجى وضع إشارة أمام الإجابة التي تلائم وجهة نظرك ومعرفتك حول القضية المطروحة ضمن السؤال.

المجموعة الأول: البيانات العامة.

1- وظيفة القائم بملء القائمة:

☐ رئيس دائرة ☐ مدقق داخلي ☐ مسؤول التزام قانوني ☐ غير ذلك يرجى التحديد .....

4- المؤهل العلمي:

☐ إجازة جامعية ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

5- التخصص العلمي:

☐ علوم مالية ومصرفية ☐ إدارة أعمال ☐ محاسبة ☐ غير ذلك يرجى التحديد.....

6- عدد سنوات خبرة القائم بملء القائمة:

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 – 10 سنوات ☐ من 10 – 15 سنة.

.....

المجموعة الثانية : الأسئلة المتعلقة باختبار فرضيات البحث الخاصة بآليات التدقيق الداخلي المطبقة في المصرف.

الرقم	المحور	موافق	موافق بشدّة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدّة
	المحور الأول: لجنة التدقيق					
1	يتم اعتماد نظام عمل لجنة التدقيق من قبل مجلس الإدارة					
2	يحصل أعضاء اللجنة على كافة المعلومات التي يستلزمها عملهم من موظفي المصرف					
3	يلجأ أعضاء اللجنة إلى طلب المشورة من أشخاص ذوي خبرة وكفاءة إذا ما دعت الضرورة لذلك					
4	تقوم اللجنة بمراجعة مدى التزام المصرف بالقوانين والأنظمة ومدى التقيد بسياسات المصرف ونظامه الداخلي					
5	تقوم اللجنة بدراسة التقارير قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها					
6	تهدف اللجنة من دراستها التقارير التحقق من مدى إفصاحها عن المعلومات بشفافية تتيح للمستثمرين إدراك الوضع المالي للمصرف					
7	تقوم اللجنة بتقييم فعالية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية					
8	تقوم اللجنة بتقييم موضوعية واستقلالية المدقق الخارجي					
9	تقيّم لجنة التدقيق كفاية وفعالية إدارة التدقيق الشرعي الداخلي					
10	تقيّم لجنة التدقيق مدى التزام إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية6					

[6] تحديداً الفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.

11	تراجع لجنة التدقيق كفاية وفعالية التدقيق الشرعي الخارجي (هيئة الرقابة الشرعية)					
12	تقوم اللجنة بالتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية عند إعدادها للتقارير					
13	ترفع اللجنة لهيئة الرقابة الشرعية الملاحظات الشرعية للتدقيق الشرعي الداخلي التي لا تستطيع البت بها					
14	تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع الجهات المسؤولة عن التدقيق7					
15	برأيك التزام لجنة التدقيق بتطبيق الإجراءات السابقة له دور في تحسين ربحية المصرف					
	المحور الثاني: المدقق الداخلي					
1	يقوم المدقق بالإطلاع على دفاتر المصرف وتقاريره المالية					
2	يقيّم المدقق الداخلي أداء المصرف ويتأكد من مطابقته للسياسات والخطط المحددة					
3	يُعلم المدقق الداخلي لجنة التدقيق وأعضاء مجلس الإدارة فوراً عن المخالفات التي يلاحظها					
4	يلتزم المدقق بإجراء عملية التدقيق وفق برامج تدقيق شاملة ومهنية تتوافق ومعايير التدقيق الدولية					
5	يوفر المصرف للمدقق الداخلي التقنيات اللازمة لإجراء عملية التدقيق بالشكل المطلوب					
6	يقدم المدقق الداخلي تقريره المبدئي إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق					
7	يلتزم المدقق الداخلي بإعداد التقرير النهائي لكامل عملية التدقيق وتقديمه إلى المدير العام التنفيذي					
8	يلتزم المدقق بعدم إفشاء أو الاستفادة من أي معلومات يطلع عليها بحكم وظيفته					
9	برأيك التزام المدقق الداخلي بتطبيق الإجراءات السابقة له دور في تحسين ربحية المصرف					

[7] المدقق الخارجي وهيئة الرقابة الشرعية المدقق الداخلي والمدقق الشرعي الداخلي.

الملحق رقم (2)

البيانات والنسب الخاصة بمصرف سوريا الدولي الإسلامي

السنة	الموجودات السائلة	حجم الودائع	معدل الموجودات السائلة إلى الودائع	حقوق المساهمين	صافي الربح ب ض	معدل العائد على حقوق المساهمين
2008	204997642935	124628443578	1.64487	4918990043	134,736,482	0.02739
2009	143786005705	77728880400	1.84984	5180752344	1,087,636,513	0.05156
2010	68072750837	42070195908	1.61808	5966111259	745,699,771	0.12498
2011	55115334922	31407926594	1.75482	8,858,628,961	873,395,821	0.10
2012	59200736749	37505448781	1.57846	9417349604	539,473,150	0.05728
2013	59222695443	44583052434	1.32837	9584258645	193919091.7	0.02023
2014	30362143957	11083876605	2.74000	9367698601	-210850364.3	-0.0225
2015	37853446580	13907174928	2.72186	15207904903	5845816078	0.38439
2016	34483163089	9527541255	3.61931	26762127244	11558069582	0.43188
2017		5538280400	3,75285	25172850248	-1738862604	-0.06907